

نتائج الرئاسية تضيق خيارات الناخب التونسي في التشريعية

التصويت العقابي يدفع الأحزاب التقليدية إلى فتح قنوات تواصل مع سعيد القروي



بناء مواقف وفق نتائج الرئاسية

دخلت الحملات الانتخابية التشريعية في تونس والمقرر إجراؤها في 6 أكتوبر القادم يومها الخامس، لكن دون أن يكون لأي من القوائم الانتخابية الحزبية أو المستقلة أي تأثير أو زخم في علاقة الناخبين، وذلك بفضل عامل أساسي يكمن في تركيز الغالبية العظمى من التونسيين على ما أفرزته صناديق الاقتراع في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية التي مرّ عبرها كل من قيس سعيد أستاذ في القانون الدستوري وكذلك نبيل القروي، صاحب قنصة تلفزيونية إلى الدور الثاني. كل هذا دفع بجل المراقبين إلى الحديث عن إمكانية حصول تداخيات كبرى ستصبغها نتائج الرئاسية على الاستحقاق الانتخابي التشريعي.

تونس - دخل قرابة 15 ألف مرشح للانتخابات التشريعية في تونس لعبة المنافسة على الفوز بمقاعد في البرلمان، وذلك بعدما تم افتتاح الحملات الانتخابية لهذا الاستحقاق منذ السبت 14 سبتمبر، وذلك بالترافق مع يوم الصمت الانتخابي للدور الأول للانتخابات الرئاسية التي أجريت الأحد 15 سبتمبر.

وعلى أهمية الاستحقاق التشريعي، فإنّ ما لوحظ في تونس أن الخمسة أيام الأولى من الحملة التشريعية، لم تكن محط انظار الناخبين أو المنابر الإعلامية، وذلك جزاء ما أملتته ورنامة الانتخابات، حيث تزامنت بداية الحملة التشريعية مع إعلان هيئة الانتخابات عن نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية.

مخاوف من تكرار السيناريو

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الثلاثاء، عن النتائج الأولية للدور الأول من الانتخابات الرئاسية، مؤكدة ما نشرته شركات سبر الآراء بنشان مرور كل من أستاذ القانون الدستوري قيس سعيد ونبيل القروي صاحب قناة "نسمة" التلفزيونية والقابع بالسجن إلى الدور الثاني.

ولم تعلن هيئة الانتخابات عن موعد إجراء الدور الثاني للانتخابات الرئاسية، وهو تاريخ مؤجل إلى ما بعد النظر في الطعون التي ستقدمها الأحزاب والمرشحين للرئاسة لهيئة الانتخابات، والتي تخصّ المخالفات والجرائم الانتخابية المرتكبة في الدور الأول.



حما الحمّامي

أهمية الانتخابات التشريعية تضاعفت بعد نتائج الرئاسية

منذر بالضيافي

الناخب سيواصل التصويت العقابي ضد السيستم

ويرى المراقبون أنه على ضوء ما أفرزته نتائج الانتخابات الرئاسية، فإنّ المرحلة القادمة ستشهد ميلاد خارطة سياسية جديدة، خاصة بعد إجراء الانتخابات التشريعية.

ويؤكد هؤلاء على أنّ تمكّن كل من قيس سعيد وكذلك نبيل القروي من إحراق هزيمة كبرى بالأحزاب التقليدية في انتخابات الرئاسة سيكون له تداعيات مباشرة على خيارات الناخب في الاستحقاق التشريعي، الذي سيتأثر بما أملتته نتائج صناديق الاقتراع في الرئاسية.

ومُنيت كلّ الأحزاب التقليدية الديمقراطية الليبرالية والدينية واليسارية بهزيمة انتخابية في الاستحقاق الرئاسي، حيث أثبتت نتائج صناديق الاقتراع تراجع الشعبية والخزانات الانتخابية لكل الأحزاب وعلى رأسها حركة النهضة الإسلامية والأحزاب العلمانية واليسارية التي قدمت مرشحين للمنافسة على كرسي قصر قرطاج (قصر الرئاسة).

وتتخوف كل الأحزاب من مغبة أن يترافق الدور الثاني للانتخابات الرئاسية مع بدء التصويت في الانتخابات التشريعية، خاصة أنّ هيئة الانتخابات صرّحت في أكثر من مرة أنه من الممكن إجراء انتخابات مزدوجة تشريعية ورئاسية.

ويؤكد العديد من المتابعين للشان السياسي في تونس أنّ الأحزاب ستنفخ بكامل قوتها للإكثار من الطعون المتعلقة بالدور الأول للانتخابات الرئاسية.

مور. ويقول الصحافي والمحلل السياسي التونسي منذر بالضيافي، "لا أستبعد أن يكون تأثير نتائج الانتخابات الرئاسية مهماً وكبيراً على الاستحقاق الانتخابي التشريعي". ويرجّح بالضيافي في تصريح لـ"العرب"، أن "يستمر تراجع أحزاب منظومة الحكم وتحديداً النهضة وحزب تحيا تونس الذي يقوده رئيس الحكومة يوسف الشاهد".

التصويت العقابي

يؤكد بالضيافي أنّ الناخب التونسي سيواصل معاقبة الائتلاف الحاكم عبر تصويت عقابي سيستخدم القوى التي فازت في الدور الأول من الرئاسيات أي حزب نبيل القروي "قلب تونس" أو الأطراف المحسوبة على "التيار الثوري" المتكوّن في أغلبية من جماعات محافظة لا صلة لها بالتعريف المتداول للثورة.

وتعيش ما يسمّى بالأحزاب الحديثة العلمانية، انتكاسة كبرى يرجّح المتابعون أنها ستترجم في الانتخابات التشريعية، خاصة بعد هزيمة رئيس الحكومة ورئيس حزب تحيا تونس يوسف الشاهد وكذلك وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي، وعدم تمكّن أي منهما من المرور إلى الدور الثاني في الرئاسية.

وأكدت مصادر مطلعة لـ"العرب" أن بعض الأحزاب الكبرى وعلى رأسها حركة النهضة وتحيا تونس بدأت عشية الإعلان الرسمي في فتح قنوات تواصل مع المرشحين

قيس سعيد، وكذلك مع القائمين على الحملة الانتخاب لنبيل القروي قصد عقد توافقات تترجم في الانتخابات التشريعية، وتواصل

في ما بعد على قاعدة تقاسم المناصب والحقائب الوزارية. ويتوقع في التراجع منذر بالضيافي في هذا

الصد، أن الطبقة السياسية الحاكمة أو المعارضة ستستمر في التراجع لصالح التيار الشعبي الذي يطلق عليه "ضد السيستم" في الانتخابات التشريعية.

ويحذر من مغبة أن يكون البرلمان القادم بمثابة فسيفساء تزيد في حالة التشرذم والتفتت، ولا تتنجح لأي من الأطراف المسك بدواليب الحكم الحزبية كي ينفذ برامجه ووعود الانتخابية.

تونس تقبر أسطوانة الرئيس يصنعه الخارج



وسام حدادي صحافي تونسي

قفلت تونس الثلاثاء جدول نتائج الدور الأول للانتخابات الرئاسية، وذلك بإعلان مرور كل من قيس سعيد الخبير في القانون الدستوري، وكذلك نبيل القروي صاحب القناة التلفزيونية "نسمة" والقابع في السجن إلى الدور الثاني.

كل الآراء والمواقف الانطباعية المتسرعة في المشهد السياسي التونسي، ذهبت بطمئيتها للإجماع ولحصر المسألة في حقيقة تكاد تكون واحدة تتوزع بين الناس بروايات مختلفة، وهي أنّ الديمقراطية الشعبية تمكّنت من هزم المنظومة القديمة أو ما يعرف بـ"السيستم"، بما في ذلك من حكومها بعد ثورة يناير 2011 وتحديداً حركة النهضة الإسلامية.

لكن التمتع بشكل جيد في ما أفرزته صناديق الاقتراع خلال الدور الأول من الانتخابات الرئاسية يفرض أيضاً ضرورة الخروج باستنتاجات وخلاصات أخرى أعمق ربما ممّا يتم ترديده في

جلب المنابر الإعلامية، حيث تستوقفك بالضرورة نقطة على غاية من الأهمية وهي أنّ الناخبين قطعوا مع قاعدة ومع نظرية ظلت

تستوقفك بالضرورة نقطة على غاية من الأهمية وهي أنّ الناخبين قطعوا مع قاعدة ومع نظرية ظلت

تستوقفك بالضرورة نقطة على غاية من الأهمية وهي أنّ الناخبين قطعوا مع قاعدة ومع نظرية ظلت

تستوقفك بالضرورة نقطة على غاية من الأهمية وهي أنّ الناخبين قطعوا مع قاعدة ومع نظرية ظلت

تستوقفك بالضرورة نقطة على غاية من الأهمية وهي أنّ الناخبين قطعوا مع قاعدة ومع نظرية ظلت

تستوقفك بالضرورة نقطة على غاية من الأهمية وهي أنّ الناخبين قطعوا مع قاعدة ومع نظرية ظلت

الرئيس مدعوم من واشنطن، إن الرئيس مدعوم من باريس، بل إنه مدعوم من الغرب بأسره ولذلك لا يمكن تغيير النظام".

تختلف التقديرات في تونس، بشأن توجهات وخيارات الناخبين في 2019، بين من يبغض إرادتهم وبين من يُعظم شجاعتهم وقدرتهم على صفع منظومة الأحزاب التقليدية والكلابية، لكن دعنا نتحدث عن الناخبين أنفسهم وخاصة من الذين صوّتوا لفائدة نبيل القروي أو قيس سعيد، فهم لم يدركوا إلى الآن أنهم كسروا نمطية التعليقات المرافقة لكل نتائج انتخابات، حيث عمد الخاسرون في المحطات السابقة إلى نعت الفائز بأن شرعيته منقوصة، وبأنه لا يعود أن يكون سوى صنعة دوائر أجنبية راهنت على إحصاله إلى دفة الحكم في قرطاج، وهو ما حصل فعلاً في مختلف المحطات الانتخابية التي تلت ثورة يناير 2011.

في الحقيقة، إنّ الحديث عن قوة تأثير الخارج أو دوره في حجب المؤامرات لتوجيه إرادة الناخب وتزييفها وحصره في دور "الكومبارس" الخاضع والمنفذ لما تريد أن تملية القوى الكبرى قصد صناعة رئيس معين لقيادة البلد، لم يكن نتاجاً فقط لما روي بعد الثورة بل إنّ له امتدادات وجذور وليدة ثقافة انتخابية أفرزتها عقود خلت.

إن المتابع الجيد لفترتي تسعينات القرن الماضي والألفينات في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، يدرك كامل الإدراك أنّ المنظومة القديمة، كانت من أكبر المساهمين في خلق في نظرية "العرب والخارج" التي جعلت الناخب يذهب إلى صندوق الاقتراع ليصوت بشكل صوري في أكثر من مرة وهو مدفوع بإكراهات مخوفة بفكرة تخامرة، وتكاد تكون ثابتة، وهي أنّ نتائج الانتخابات معلومة مسبقاً، وأن اسم الفائز بالرئاسة جاهز ولا يتقصه سوى إضفاء نوع من البهرج الانتخابي الشعبي لإضفاء الشرعية على كرسي حكمه.

قبل ثورة يناير، لم يكن أحد يتوقع ذلك التغيير الهام في تاريخ تونس المعاصر وفي تاريخ المنطقة بأكملها، فافتكر ما كان يدور في نقاشات التونسيين وإن كانت خلسة وبعيدة عن انظار النظام لا تخرج عن سياقات "إن

تختلف التقديرات في تونس، بشأن توجهات وخيارات الناخبين في 2019، بين من يبغض إرادتهم وبين من يُعظم شجاعتهم وقدرتهم على صفع منظومة الأحزاب التقليدية والكلابية، لكن دعنا نتحدث عن الناخبين أنفسهم وخاصة من الذين صوّتوا لفائدة نبيل القروي أو قيس سعيد، فهم لم يدركوا إلى الآن أنهم كسروا نمطية التعليقات المرافقة لكل نتائج انتخابات، حيث عمد الخاسرون في المحطات السابقة إلى نعت الفائز بأن شرعيته منقوصة، وبأنه لا يعود أن يكون سوى صنعة دوائر أجنبية راهنت على إحصاله إلى دفة الحكم في قرطاج، وهو ما حصل فعلاً في مختلف المحطات الانتخابية التي تلت ثورة يناير 2011.

في الحقيقة، إنّ الحديث عن قوة تأثير الخارج أو دوره في حجب المؤامرات لتوجيه إرادة الناخب وتزييفها وحصره في دور "الكومبارس" الخاضع والمنفذ لما تريد أن تملية القوى الكبرى قصد صناعة رئيس معين لقيادة البلد، لم يكن نتاجاً فقط لما روي بعد الثورة بل إنّ له امتدادات وجذور وليدة ثقافة انتخابية أفرزتها عقود خلت.

إن المتابع الجيد لفترتي تسعينات القرن الماضي والألفينات في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، يدرك كامل الإدراك أنّ المنظومة القديمة، كانت من أكبر المساهمين في خلق في نظرية "العرب والخارج" التي جعلت الناخب يذهب إلى صندوق الاقتراع ليصوت بشكل صوري في أكثر من مرة وهو مدفوع بإكراهات مخوفة بفكرة تخامرة، وتكاد تكون ثابتة، وهي أنّ نتائج الانتخابات معلومة مسبقاً، وأن اسم الفائز بالرئاسة جاهز ولا يتقصه سوى إضفاء نوع من البهرج الانتخابي الشعبي لإضفاء الشرعية على كرسي حكمه.

قبل ثورة يناير، لم يكن أحد يتوقع ذلك التغيير الهام في تاريخ تونس المعاصر وفي تاريخ المنطقة بأكملها، فافتكر ما كان يدور في نقاشات التونسيين وإن كانت خلسة وبعيدة عن انظار النظام لا تخرج عن سياقات "إن

تختلف التقديرات في تونس، بشأن توجهات وخيارات الناخبين في 2019، بين من يبغض إرادتهم وبين من يُعظم شجاعتهم وقدرتهم على صفع منظومة الأحزاب التقليدية والكلابية، لكن دعنا نتحدث عن الناخبين أنفسهم وخاصة من الذين صوّتوا لفائدة نبيل القروي أو قيس سعيد، فهم لم يدركوا إلى الآن أنهم كسروا نمطية التعليقات المرافقة لكل نتائج انتخابات، حيث عمد الخاسرون في المحطات السابقة إلى نعت الفائز بأن شرعيته منقوصة، وبأنه لا يعود أن يكون سوى صنعة دوائر أجنبية راهنت على إحصاله إلى دفة الحكم في قرطاج، وهو ما حصل فعلاً في مختلف المحطات الانتخابية التي تلت ثورة يناير 2011.

في الحقيقة، إنّ الحديث عن قوة تأثير الخارج أو دوره في حجب المؤامرات لتوجيه إرادة الناخب وتزييفها وحصره في دور "الكومبارس" الخاضع والمنفذ لما تريد أن تملية القوى الكبرى قصد صناعة رئيس معين لقيادة البلد، لم يكن نتاجاً فقط لما روي بعد الثورة بل إنّ له امتدادات وجذور وليدة ثقافة انتخابية أفرزتها عقود خلت.

إن المتابع الجيد لفترتي تسعينات القرن الماضي والألفينات في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، يدرك كامل الإدراك أنّ المنظومة القديمة، كانت من أكبر المساهمين في خلق في نظرية "العرب والخارج" التي جعلت الناخب يذهب إلى صندوق الاقتراع ليصوت بشكل صوري في أكثر من مرة وهو مدفوع بإكراهات مخوفة بفكرة تخامرة، وتكاد تكون ثابتة، وهي أنّ نتائج الانتخابات معلومة مسبقاً، وأن اسم الفائز بالرئاسة جاهز ولا يتقصه سوى إضفاء نوع من البهرج الانتخابي الشعبي لإضفاء الشرعية على كرسي حكمه.

قبل ثورة يناير، لم يكن أحد يتوقع ذلك التغيير الهام في تاريخ تونس المعاصر وفي تاريخ المنطقة بأكملها، فافتكر ما كان يدور في نقاشات التونسيين وإن كانت خلسة وبعيدة عن انظار النظام لا تخرج عن سياقات "إن

التونسيون يعاقبون الإعلام بعد السيستم

ص 19